

هيئة مكافحة الفساد
المملكة الأردنية الهاشمية

المكتب الإقليمي للدول العربية

تحت رعاية دولة رئيس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية

السيد سمير الرفاعي

مؤتمر

"بناء الشراكات الإستراتيجية في المنطقة العربية من أجل مواجهة الفساد"

عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

26-27 تشرين الأول/أكتوبر 2010

البرنامج

قائمة المحتويات

I. الخلفية 2

II. الموضوع 6

III. الأهداف 6

IV. المشاركون والمحاضرون 7

V. المنهجية والوثائق 8

VI. جدول الأعمال 9

I. الخلفية

1. شهد العقد الأول من الألفية الجديدة تحولات هامّة في المنطقة العربية، فخلال تلك السنوات، سعت البلدان العربية لمواجهة التحديات المستجدة بأكثر من وسيلة، من بينها الدفع باتجاه تعزيز ممارسات الحكم الرشيد وتلبية الاحتياجات المؤسسية ذات الصلة، إدراكاً منها بأن ذلك يشكّل ضرورة من ضرورات العمل على تحقيق التنمية البشرية ومن ضمنها الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من هذا، فإن المحاولات لمعالجة تحديات الفساد، الذي يتأتّى عن اختلال عمل مؤسسات إدارة الحكم في القطاعين العام والخاص ويشكّل أحد الأسباب الأساسية لسوء استخدام الموارد المالية والبشرية في جهود التنمية، بقيت محدودة بشكل واضح. بالفعل، لقد كان موضوع الفساد يعدّ، ولسنوات طويلة، من المحرَمات التي يكاد يحظر التطرق إليها في المنطقة العربية عند مناقشة السياسات العامة وتناولها في عمليات الإصلاح المتعلقة بإدارة الحكم. ولكنّ هذا الوضع بدأ يتغيّر بشكل تدريجي بعد أن أخذت بعض الحكومات بزمام المبادرة وعبرت عن رغبتها بتخصيص حيّز أوسع لجهود مكافحة الفساد في سياساتها وبرامجها الوطنية.

2. هذا التغيير في المسار يمكن تتبعه إلى بدايات سنة 2005 عندما انعقد مؤتمر البحر الميت بحضور رؤساء وزراء ووزراء من 18 بلد عربي، وصدر عنه الإعلان التاريخي الذي أطلق مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في البلدان العربية (GfD). وقد جاء في إعلان البحر الميت[1] ليؤكد أن *"تنفيذ مبادئ الإدارة الرشيدة وإجراءات المساءلة ... يشكّل عاملا أساسيا يمكّن من الحد من الفقر ويهيء البيئة التي تمكّن من تحقيق تنمية*

[1] http://www.pogar.org/publications/agfd/deadseaconf/declaration-a.pdf.

مستدامة ..."، ودعوا إلى *"الإسراع للانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد وتنفيذ ما ورد فيها"*. وفي سياق متابعة هذا الإعلان، إنخرط ممثلون حكوميون رفيعو المستوى من البلدان العربية في حوار نشط على مستوى المنطقة من أجل بحث أفضل الوسائل للتصدي لتحديات الفساد، آخذين بالاعتبار الظروف المختلفة لبلدانهم. وقد أدى هذا الحوار إلى بلورة محطة تاريخية أخرى بعد ثلاث سنوات، سنة 2008، في منطقة البحر الميت أيضاً، حيث عبّر وزراء وممثلون رفيعو المستوى من 19 بلد عربي عن *"إدراكهم أن الفساد يشكّل عائقاً رئيسياً لجهود التنمية البشرية والتقدّم الإقتصادي، ويتعارض مع الأسس والقيم التي تقوم عليها الثقافة العربية، ويلتهم ثروات دولهم، ويعيق الإستثمار، ويخفّض من نوعية الخدمات الأساسية التي يتلقّاها المواطنون، ويعطّل حكم القانون، ويهدد استقرار المجتمعات وأمنها"*[2]. الأهم من ذلك، اتفقت البلدان المشاركة على ضرورة إنشاء آلية إقليمية جامعة لتنمية القدرات وتبادل الخبرات ومناقشة السياسات في مجال مكافحة الفساد. وقد تمّت ترجمة هذا التوجه بعد سبعة أشهر بتأسيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET)، وذلك بتاريخ 30 تموز/يوليو 2008 في أعقاب سلسلة من المشاورات الواسعة على الصعيدين الإقليمي والوطني، وبدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) وشركائه ومن بينهم جامعة الدول العربية (LoAS)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). ومنذ ذلك الحين، وخلال فترة قصيرة جداً من الزمن، أصبحت الشبكة العربية منتدى رائداً في مجالها، تسهم في تطوير المعرفة وتعميمها، وتوفر قنوات للتفاعل بين مختلف الجهات المعنية، مما ساعد على طرح أفكار مبتكرة وتحديد التحديات المشتركة والحلول الممكنة في مجال مكافحة الفساد.[3]

3. إتّسع المجال للحوار العام حول الفساد بشكل ملحوظ في السنوات القليلة الأخيرة ، وازدادت مشاركة الحكومات في مبادرات الإصلاح ذات الصلة بمكافحة الفساد، فأعلن 16 بلداً عربياً حتى الآن عن التزامه بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.[4] واعتمدت بعض هذه البلدان سلسلة من الإصلاحات القانونية التي تهدف إلى الوقاية من الممارسات الفاسدة ومعاقبة مرتكبيها، وإلى تبسيط الاجراءات الإدارية، كما أنشأ بعضها هيئات متخصصة لمكافحة الفساد، وقام بتطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وبدأ في تنفيذها. يمكن اعتبار هذه التطورات الإيجابية وغيرها، بداية رحلة طويلة مليئة بالتحديات، وذلك في بيئة تزداد فيها الضغوط الداخلية

---

[2] http://www.pogar.org/publications/agfd/GfDII/corruption/deadsea/declaration-ar.pdf.

[3] http://www.pogar.org/arabic/resources/ac/index.aspx.

[4] الدول العربية الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي: الجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، قطر، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن. جزر القمر، السعودية، السودان، سوريا وقعت على الإتفاقية ولكنها ام تصبح طرفاً فيها بعد. عمان والصومال لم توقع بعد على الإتفاقية (http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/signatories.html). أما السلطة الوطنية الفلسطينية فقد التزمت بتنفذ الإتفاقية من خلال بيان موجه الى الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2005 (http://www.aman-palestine.org/uncac/palestine.html).

والخارجية من أجل تحقيق نتائج ملموسة في مجال مكافحة الفساد فيما يغلب التشاؤم بشكل عام على إمكانية إنجاح الآليات الموجودة وتحقيق الحلول المطروحة. ويبقى الواقع، كما أشار الرئيس السابق للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، معالي الدكتور عبد الشخانبة، في الذكرى السنوية الأولى لتأسيس للشبكة العربية، أن "الطريق ما زالت طويلة ومليئة بالتحدّيات، وبالتالي نحن نحتاج إلى تنشيط جهودنا والمثابرة على التعاون فيما بيننا"[5].

4. إن دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشكل فعّال، والعمل على إدماج معايير وممارسات النزاهة في إصلاحات الإدارة العامة المعروفة وفي القطاعات التي تقدم الخدمات العامة الأساسية، يشكّلان تحديات كبرى ليس فقط بالنسبة للبلدان العربية، بل ولبلدان العالم بشكل عام، إلا أن هذه التحديات تتفاقم في المنطقة العربية بسبب معاناة هذه المنطقة من تعدّد الفجوات على صعيد الأطر التنظيمية والقدرات الموجودة مما يحول دون اتخاذ إجراءات للحدّ من مخاطر الفساد ومظاهره المختلفة في الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع بشكل أكثر فاعلية واستدامة. يهدّد هذا الوضع بإضعاف جهود الإصلاح الجارية في العديد من البلدان العربية، وبابطاء التحرّك نحو تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. في المقابل، يشكل الوعي المتزايد لدى صانعي القرار بشأن ضرورة مكافحة الفساد، والاستعداد المتنامي لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير العمل الجماعي لمكافحة الفساد، فرصاً جديدة للمضي قدماً في ضوء المنجزات السابقة والدروس المستفادة.

5. رافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقدم المحرز على صعيد أجندة مكافحة الفساد في المنطقة العربية منذ بداية العقد الحالي، فكان من بين أول الجهات التي استجابت للطلب المتزايد على التعاون في مجال مكافحة الفساد، وهو لا يزال شريكاً رئيساً للبلدان العربية في هذا المجال. يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً أعمال الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع له، كما يعمل من خلال مكاتبه القطرية مع الحكومات والهيئات القضائية والبرلمانات والجهات غير الحكومية لدعم تحقيق نتائج ملموسة في أكثر من ثماني بلدان في المنطقة من مستويات تنموية مختلفة من بينها الأردن والبحرين وتونس والعراق ولبنان ومصر والمغرب واليمن. لقد شكل نجاح التعاون السابق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان العربية والطلب المتزايد لدى هذه البلدان حجر الأساس الذي استند إليه لتطوير مشروع إقليمي جديد لمكافحة الفساد (2011–2014)، وذلك انطلاقاً من ما توصّلت إليه الأنشطة الإقليمية المختلفة التي بدأت في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في البلدان العربية وتنامت في ظلّ الشبكة العربية لتعزيز النزاهة

[5] بيان صحفي، بيروت، في 30 آب/أغسطس 2009، صادر عن رئاسة الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لإنشائها، النص الكامل متاح على http://www.pogar.org/publications/agfd/acinet/first-anniversary/pressrelease-ar.pdf.

ومكافحة الفساد. يهدف المشروع الجديد، الذي يقوم على مجموعة من الأولويات التي تمّ تحديدها بالتشاور مع الجهات المعنية بمكافحة الفساد في البلدان العربية، إلى تزويد صانعي القرار والممارسين في البلدان العربية بالمعرفة والأدوات المتخصصة اللازمة للمضي قدماً في أجندة مكافحة الفساد ونقلها إلى عقدٍ ثانٍ يتميز بتحقق المزيد من الإنجازات وبنمو أفضل للقدرات الوطنية في مجال مكافحة الفساد.

6. تمّ تصميم المشروع الإقليمي الجديد بعنوان مشروع مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية (ACIAC) كأداة لتعزيز التعاون والعمل الجماعي في مجال مكافحة الفساد في البلدان العربية، ولتقديم قيمة مضافة إلى الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة. سوف يعمل المشروع على إشراك الجهات المعنية من جميع البلدان العربية في إطار الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتوفير الدعم المتخصص لكل بلد بناءً لطلبه، مع الحرص على توسيع إمكانات التعلم المشترك على الصعيد الإقليمي ومع الأقاليم الأخرى بقدر المستطاع. سيعمل المشروع أيضاً على تعزيز الالتزام بمبادئ فعالية المعونات من خلال استراتيجية ناشطة وموسّعة لبناء الشراكات بشكل يؤدي إلى تعزيز الروابط مع المبادرات ذات الصلة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وسيكون التركيز أثناء تنفيذ المشروع على أربع مجالات مترابطة هي:

- "تقييمات النزاهة ومكافحة الفساد": من خلال هذا المحور، ستعمل المشروع على تحسين قدرات الممارسين الحكوميين وغير الحكوميين في مجال تصميم التقييمات مكافحة الفساد وتنفيذها واستخدامها بصورة متناغمة مع السياق الخاص بكل بلد مع التركيز على دعم آلية إستعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد[6] وإفادة عملية وضع السياسات والبرامج الوطنية ذات الصلة بما فيها الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.
- "تنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد": من خلال هذا المحور، سيعمل المشروع على دعم الشبكة العربية كمنتدى تفاعلي وتشاركي إقليمي لتنمية القدرات وتبادل الخبرات ومناقشة السياسات، وذلك من أجل تعزيز القدرات المؤسسية على دعم تنفيذ المحاور التي تحددها الجهات المعنية بالمشروع في مجالات الوقاية من الفساد وإنفاذ القانون.
- "النزاهة في القطاعات": من خلال هذا المحور، سيعمل المشروع على دعم الروابط بين استراتيجيات مكافحة الفساد الوطنية والأجندات التنموية الوطنية، وبشكل خاص ما يتعلق منها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك من خلال التركيز على إنتاج المعرفة الأدوات التي تسهم في إدماج معايير وممارسات النزاهة في قطاعات خدماتية أساسية مثل قطاعات الصحة والمياه والتربية والطاقة وغيرها.
- "مكافحة الفساد في البلدان المتأثرة بالأزمات": من خلال هذا المحور، سيعمل المشروع على زيادة الوعي بشأن حال الفساد في هذه البلدان وخصوصيته وإمكانيات مواجهته من خلال رعاية حوار

[6] http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session3/V0988536a.pdf.

إقليمي نشط بين المعنيين يستند إلى دراسات مكتبية ومسوحات ميدانية، بغية تمهيد الطريق أمام تطوير مبادرات للمتابعة على المستوى الوطني.

II. الموضوع

7. أصبحت مصلحة البلدان العربية في إيجاد أنظمة أكثر فعالية لمكافحة الفساد أكثر أهمية مع بداية العقد الثاني من الألفية الجديدة، وذلك لعدة أسباب. أولاً، إن اعتماد الآلية العالمية لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم لمكافحة الفساد يتطلب من الدول الأطراف في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البلدان العربية، القيام بمراجعة دقيقة للتقدم الحاصل على صعيد تنفيذ الاتفاقية والعمل على تحقيق خطوات ملموسة بشكل أكثر زخماً. بحسب الأمين العام لمنظّمة الأمم المتحدة، "*من الآن فصاعداً، سوف يُحكم على الدول بما تتخذه من إجراءات لمكافحة الفساد، وليس بمجرد الوعود التي تقطعها على نفسها*"[7]. ثانياً، الأزمة المالية العالمية التي أثّرت سلباً على المنطقة بأكثر من شكل أعطت دروساً هامةً بشأن الحاجة إلى تعزيز النزاهة والشفافية.[8] الأهم من ذلك، أنّها أنتجت حوافزاً إضافيةً للحكومات من أجل مواصلة جهود مكافحة الفساد ودعم إصلاحات الحكم، وذلك بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية التي أصبحت أكثر ندرةً بعد الأزمة وتنشيط الأسواق المحلية الراكدة. كما أدت الأزمة أيضاً إلى زيادة الضغوط على قطاع الأعمال من أجل وضع وتنفيذ نظم للامتثال الداخلي، ودفعته إلى الحراك سعياً لتحقيق إلتزام اكبر بمعايير وممارسات النزاهة. ثالثاً، أدّى ازدياد الوعي بشأن الروابط بين الفساد ومعدلات التنمية المتواضعة في المنطقة، بشكل عام، إلى تزايد الطلب على مكافحة الفساد، خصوصاً في ضوء تجديد البلدان العربية لالتزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2000، والتي تمّ التشديد عليها على أعلى المستويات الإقليمية تحت مظلّة جامعة الدول العربية خلال القمة العربية الاقتصادية الاجتماعية سنة 2009.

III. الأهداف

8. الغاية العامة لهذا المؤتمر الرفيع المستوى هي تشجيع حوار تشاركي على مستوى رفيع من أجل المساهمة في توجيه الحوار الإقليمي الخاص بموضوع مكافحة الفساد نحو استكشاف الحلول الملموسة التي تستند إلى المعايير الإقليمية والدولية والممارسات الجيدة ذات الصلة، والتي تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات الظروف

[7] رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد بتاريخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2009 (http://www.un.org/ar/events/anticorruptionday/sgmessages.shtml).

[8] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، "الأزمة المالية: الإصلاحات واستراتيجيات الخروج منها"، 2009، ص 36-40.

المحلية لبلدان المنطقة بما في ذلك العوامل المتعلّقة بالنزاعات ومستويات التنمية. وبشكل أكثر تحديداً، يهدف المؤتمر الإقليمي إلى:

- مراجعة آخر التطورات في مجال مكافحة الفساد في البلدان العربية المشاركة، بالإضافة إلى المبادرات الإقليمية ذات الصلة ومن ضمنها الجهود المبذولة في إطار كل من الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وجامعة الدول العربية ومنظمات إقليمية ودولية اخرى.
- بحث أوجه التفاعل بين التحديات العالمية المستجدّة وأجندة مكافحة الفساد في البلدان العربية لتمكين المشاركين من تحديد توصيات عملية من شأنها أن تعزز النزاهة في القطاعين العام والخاص وتساهم في تفعيل تنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد.
- استكشاف التحديات المشتركة في مجال مكافحة الفساد بشكل يتلائم مع الواقع، مع التركيز على تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية ومبادرات النزاهة القطاعية وإصلاحات إدارة الحكم الأكثر اتساعاً ومن بينها التنمية البرلمانية، وتحديث الإدارة العامة، وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز العدالة وحقوق الإنسان.

9. من خلال العمل على تحقيق هذه الأهداف، يُتوقّع أن يؤدي المؤتمر الإقليمي إلى بلورة فهم مشترك للتقدم الحاصل في المرحلة السابقة والاحتياجات الخاصة بالمرحلة القادمة، وإلى تعزيز إمكانيات التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الإقليميين والدوليين. كما يُتوقّع أن يصدر في ختام المؤتمر توصيات مشتركة يمكن أن تسهم في تعزيز جهود مكافحة الفساد في المستقبل القريب، مع الأخذ في الاعتبار أثر التحديات المستجدّة، والحاجة إلى تمتين التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الفساد ودعم التكامل بين الجهود ذات الصلة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

IV. المشاركون والمحاضرون

10. يجمع هذا المؤتمر الإقليمي أبرز المعنيين بمكافحة الفساد من البلدان العربية، بالإضافة إلى ممثلين عن بلدان ومنظّمات شريكة، ويشمل:

- ممثلين رفيعي المستوى عن الحكومات العربية، بينهم وزراء ونواب عموم، ورؤساء هيئات مكافحة الفساد المتخصصة وبرلمانيين ومسؤولين رئيسيين في أبرز الهيئات المعنية بمكافحة الفساد، كهيئات الرقابة الإدارية والمالية، والهيئات القضائية بما فيها سلطات الإدعاء.
- ممارسين رئيسيين يمثلون الجهات غير الحكومية بما فيها أبرز منظمات مجتمع مدني بالغضافة إلى عدد من الشركات ومؤسسات إعلامية وأكاديمية وبحثية مستقلة.

- ممثلين رئيسيين عن أبرز المنظمات المتعددة الأطراف والجهات المانحة والبلدان الشريكة التي تنشط في دعم التعاون في مجال مكافحة الفساد في المنطقة.

11. يستفيد المؤتمر من خبرة مجموعة متميزة من أبرز المعنيين وكبار الخبراء الذين سيتولون تقديم العروض والمداخلات وإدارة الحلقات النقاشية.

V. المنهجية والوثائق

12. يمتد المؤتمر الاقليمي لفترة يومين ويشمل عدداص من الجلسات التفاعلية. لغات العمل هي العربية والانجليزية والفرنسية مع توفير الترجمة الفورية باللغات الثلاثة. يبدأ البرنامج بجلسة افتتاحية من شأنها وضع الإطار المفاهيمي للمؤتمر، يتبعها سلسلة من مناقشات المائدة المستديرة وحلقات عمل ضمن مجموعات مستقلة لمعالجة مختلف الأهداف المبينة أعلاه. تعقب هذه المناقشات جلسة عامة رفيعة المستوى لعرض مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمي الجديد بعنوان "مشروع مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية"، ومناقشتها لتمكين المشاركين من بلورة توصيات تسهم في تعزيز التعاون في مجال مكافحة الفساد في ضوء التقدم الذي تمّ إحرازه في المرحلة السباقة والتحديات المستقبلية.

13. الوثائق التالية ستكون متاحة للمشاركين في المؤتمر:

- الوثائق الإعلامية المتعلقة بالمشروع الإقليمي الجديد لمكافحة الفساد (2011–2014).
- وثائق الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الدول العربية – البروشور، الوثائق التأسيسية، التقرير الأول عن تقدّم العمل.
- منتجات معرفية متخصصة لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ووثائق ذات صلة من بينها تقرير الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف.
- مواد أخرى يقدّمها المشاركون. (لتقديم المواد يرجى الإتصال بالمنظمين بواسطة البريد الإلكتروني على العنوان التالي anti-corruption@undp-pogar.org).

VI. جدول الأعمال

الثلاثاء في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2010	
09.00 – 08.00	**التسجيل**
10.30 – 09.30	**الجلسة الإفتتاحية:** **هدف الجلسة:** وضع الإطار المفاهيمي للمؤتمر والتعريف بأهدافه والنتائج المتوقعة منه.

- **كلمة الترحيب.**

معالي السيد سميح بينو، رئيس هيئة مكافحة الفساد، المملكة الأردنية الهاشمية.

- **كلمة الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.**

معالي السيد أحمد الآنسي، رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في الجمهورية اليمنية، ورئيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

- **كلمة جامعة الدول العربية.**

معالي الوزير المفوض، السيد عبدالله الكيلاني ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية.

- **كلمة رئيس مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.**

سعادة الدكتور علي بن فطيس المري، رئيس مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، النائب العام، دولة قطر.

- **كلمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.**

معالي السيد لوك ستيفنز، المنسق المقيم للأمم المتحدة، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة الأردنية الهاشمية.

- **كلمة الإفتتاح الرسمية.**

معالي السيد نايف سعود القاضي، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، ممثل دولة رئيس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية.

11.00 – 10.30	**استراحة**

12.30 – 11.0	**الجلسة الأولى – مائدة مستديرة:** **التحديات والفرص العالمية المستجدة أمام جهود تعزيز النزاهة في البلدان العربية.** **هدف الجلسة:** بحث أوجه التفاعل بين التحديات العالمية المستجدّة والجهود المتواصلة لتعزيز الحكم الرشيد في البلدان العربية بغية تمكين المشاركين من تحديد توصيات قابلة للتنفيذ تسهم في تعزيز النزاهة في القطاعين العام والخاص.

رئيس الجلسة معالي السيد محمد سعد العلمي، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، وزارة تحديث القطاعات العامة، المملكة المغربية.

- **إدماج مكافحة الفساد في التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.**

  معالي السيد دوغلاس غاردنر، نائب مدير مكتب السياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- **الإستفادة من دروس الأزمة المالية العالمية لتحقيق مزيد من التقدمّ في مجال تعزيز الحكم الرشيد.**

  الدكتور محمد وهبه، خبير في التدقيق والمراقبة المالية، واستاذ في الجامعة اللبنانية.

- **الدور المتعاظم لقطاع الأعمال والحاجة إلى دعم العمل الجماعي ضدّ الفساد.**

  السيدة أولاجوبي ماكينوا، رئيسة فريق مكافحة الفساد، الإتفاق العالمي.

- **مناقشة عامة.**

12.45 – 12.30	**استراحة**

14.00 – 12.45	**الجلسة الثانية (الجزء أ) – مداخلات البلدان المشاركة:** **مراجعة تقدم جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في البلدان العربية.**

هدف الجلسة: تمكين المشاركين من تبادل المعلومات بشأن التحديات والإنجازات والتوجهات المستقبلية الخاصة ببلدانهم في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، بما في ذلك جهود تنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد والمبادرات الأخرى ذات الصلة.

رئيس الجلسة سعادة القاضي جورج عواد، رئيس التفتيش المركزي، الجمهورية اللبنانية.

- **مداخلات البلدان المشاركة:**

الدكتور محمد عدينات، عضو مجلس هيئة مكافحة الفساد، المملكة الأردنية الهاشمية.

السيد فاتح جلول، قاض وممثل وزارة العدل، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

معالي السيد بول لول وانق، وزير دولة في وزارة العدل، جمهورية السودان.

السيد مهنا الشايجي، رئيس نيابة في النيابة العامة، مملكة البحرين.

السيد ثامر هادي، معاون مدير عام هيئة النزاهة، جمهورية العراق.

السيد هادي مسفر الهاجري، محام عام في النيابة العامة، دولة قطر.

15.30 – 14.00 **الغداء**

17.30 – 15.30 **الجلسة الثانية (الجزء ب) – مداخلات البلدان المشاركة:**

مراجعة تقدم جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في البلدان العربية.

هدف الجلسة: تمكين المشاركين من تبادل المعلومات بشأن التحديات والإنجازات والتوجهات المستقبلية الخاصة ببلدانهم في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، بما في ذلك جهود تنفيذ اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد والمبادرات الأخرى ذات الصلة، وتزويدهم بمعلومات محدّثة عن عمل المنظمات الإقليمية والدولية مشاركة في هذا المجال.

رئيس الجلسة سعادة القاضي مدحت المحمود، رئيس مجلس القضاء، جمهورية العراق.

- **مداخلات البلدان المشاركة (تابع):**

سعادة السيد عمرو عبداللطيف أبو العطا، سفير جمهورية مصر العربية في الأردن.

السيد فيصل عجينة، قاض ورئيس فريق عمل بمركز الدراسات القانونية والقضائية، ممثل وزارة العدل وحقوق الإنسان، الجمهورية التونسية.

معالي السيد محمد سعد العلمي، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول في وزارة تحديث القطاعات العامة، المملكة المغربية.

معالي الدكتور رفيق النتشه، رئيس هيئة مكافحة الفساد، السلطة الوطنية الفلسطينية.

القاضي بسام وهبه، مدع عام لدى ديوان المحاسبة، الجمهورية اللبنانية.

السيد بدر المسعد، المحامي العام الأول، دولة الكويت.

السيد عبد الرحمن عبد الإله العبدي، مفتش عام في المفتشية العامة للدولة، جمهورية جيبوتي.

السيد عبيد الحمر، رئيس قطاع وحدات الجهاز الإداري للدولة في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، الجمهورية اليمنية.

- **تقديم خاص بأكاديمية مكافحة الفساد الماليزية.**

السيد سامراجو مانيكام، مدير أكاديمية مكافحة الفساد الماليزية.

20.30	**ألعشاء الرسمي بدعوة من هيئة مكافحة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية**

الأربعاء في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2010

11.00 – 09.00 **الجلسة الثالثة – مائدة مستديرة:**

وسائل تفعيل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في البلدان العربية.

هدف الجلسة: تبادل الخبرات والدروس المستفادة لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بغية تعظيم إمكانية الإستفادة منها، ومناقشة التحديات والأولويات ذات الصلة في البلدان العربية بغية التعرّف على مجالات التعاون والتكامل بين الجهود القائمة في المنطقة والجهود القائمة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

رئيس الجلسة معالي الدكتور علي الخشان، وزير العدل، السلطة الوطنية الفلسطينية.

- **تعزيز فرص تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال آلية الإستعراض.**

السيد جيوفاني غالو، خبير الوقاية من الجريمة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

- **عناصر لتطوير مقاربات وطنية إستراتيجية لدعم جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.**

الدكتور أحمد صقر عاشور، خبير إدارة الحكم ومكافحة الفساد، أستاذ في جامعة الإسكندرية.

- **إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المنطقة العربية.**

الدكتور عزمي الشعيبي، منسق فريق الخبراء غير الحكوميين في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

- **مناقشة عامة.**

11.15 – 11.00 **استراحة**

13.00 – 11.15 **الجلسة الرابعة – مجموعات عمل متوازية:**

التحديات المشتركة لتعزيز النزاهة وتعزيز المقاربات السياقية لمكافحة الفساد.

هدف الجلسة: استكشاف التحديات المشتركة لتعزيز النزاهة في إطار السياق الواقعي للبلدان المعنية مع التركيز على القيمة المضافة للمقاربات القطاعية، والدور الذي يمكن للقطاع الخاص والمجتمع المدني ان يلعبه، وإمكانيات الربط بين جهود تنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد وإصلاحات إدارة الحكم الأخرى.

- **مجموعة البلدان المتوسطة الدخل.**

يدير الجلسة الدكتور عامر خياط، الأمين العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد.

السيد محمد رمزي اسماعيل، المسؤول الفني، قسم تنمية الأنظمة الصحية والخدمات، المكتب الإقليمي لدول شرقي المتوسط، منظمة الصحة العالمية.

- **مجموعة البلدان المرتفعة الدخل والغنية بالموارد الطبيعية.**

يدير الجلسة الأستاذ محمد الشريف، الممثل المقيم المساعد، مكتب برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في مملكة البحرين.

السيد جون وست، منسق مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

- **مجموعة البلدان المتأثرة بالأزمات.**

يترأس الجلسة معالي السيد بول لول وانق، وزير دولة في وزارة العدل، جمهورية السودان.

يدير الجلسة الدكتور يوسف شعيتاني، المسؤول الأول للشؤون الاقتصادية، لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا.

السيدة جوليا كوتغن، محللة السياسات في مجموعة الحكم الديمقراطي، مكتب السياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

14.00 – 13.00 **الغداء.**

16.00 – 14.00 **الجلسة الختامية – مائدة مستديرة رفيعة المستوى:**

نحو تفعيل التعاون في مجال مكافحة الفساد في البلدان العربية.

هدف الجلسة: عرض المشروع الإقليمي الجديد لمكافحة الفساد الذي سينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال 2011–2014 بالتعاون مع عدد من الشركاء الإقليميين والدوليين، وإتاحة المجال أمام مناقشة سبل تعزيز فرص الوصول الى الأهداف المرجوة، ووضع مجموعة من الأفكار والتوصيات المشتركة التي يمكن لها أن تعزز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الفساد في ضوء التقدم الذي تمّ تحقيقه والتحديات المطروحة على الساحة.

رئيس الجلسة معالي السيد سميح بينو، رئيس هيئة مكافحة الفساد، المملكة الأردنية الهاشمية.

- **عرض موجز لمشروع مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية (ACIAC).**

السيد أركان السبلاني، الأخصائي القانوني، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- **مناقشة سبل تحقيق أقصى أثر للمبادرة ودعم التآزر مع مبادرات ذات صلة في البلدان العربية.**

معالي السيد دوغلاس غاردنر، نائب مدير مكتب السياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- **تلخيص أهم خلاصات ونتائج المؤتمر.**

معالي السيد أحمد الآنسي، رئيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، الجمهورية اليمنية.

- **ملاحظات ختامية.**